

العلاقات الدبلوماسية للعراق مع الجمهورية الفرنسية (١٩٢١ - ١٩٣٩)

د. علي عبد الواحد الصائغ

جامعة القادسية / كلية التربية / قسم التاريخ

الخلاصة

حاولت الحكومات العراقية المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية إن تكون لها هوية سياسية مستقلة وان تظهر بمظهر الدولة القادرة على موازنة علاقاتها الخارجية بالرغم من كونها حليفاً استراتيجياً لبريطانيا من خلال إقامة تمثيل دبلوماسي مع بقية الدول الكبرى ذات التأثير الفاعل في السياسة الدولية آنذاك أولاً وأن الحكومات العراقية ترى إن إقامة علاقات دبلوماسية مع بقية الدول سيخدم المصالح الحيوية للدولة العراقية والمتمثلة أولاً بترسيخ سيادتها المهددة بإطماع بعض دول الجوار، ولتأكيد دورها على الساحة السياسية الإقليمية والدولية من جهة أخرى .

يتكون البحث من مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع . يتحدث المبحث الأول عن الأبعاد التاريخية للتمثيل الدبلوماسي بين العراق والجمهورية الفرنسية مذ كان العراق جزءاً من الدولة العثمانية، أما المبحث الثاني فتناول التمثيل الدبلوماسي للعراق مع الجمهورية الفرنسية عندما تأسست الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١ م . وتناول المبحث الثالث تطور مستوى التمثيل الدبلوماسي والجهود التي بذلها السياسيون العراقيون بذلك الخصوص . أما المبحث الرابع فتناول أهم العقبات التي واجهت التمثيل الدبلوماسي بين البلدين وجهود الطرفين في احتوائها .

أما أهم المشاكل التي واجهتني في كتابة هذا البحث فهي مشاكل عامة تواجه أي باحث في الوقت الحاضر تتعلق بصعوبة الحصول على الوثائق التي تخص طبيعة علاقات البلدين في تلك المدة وأخيراً أرجو أن أكون قد وفقت في كتابة هذا البحث .

المبحث الأول

الأبعاد التاريخية للتمثيل الدبلوماسي

تعود العلاقات الدبلوماسية بين العراق وفرنسا إلى مراحل متقدمة في التاريخ الحديث عندما كان العراق جزء من الدولة العثمانية، ذلك أن أول تمثيل دبلوماسي قنصلي لفرنسا كان في مدينة البصرة عام ١٦٢٣، وقد فوض السفير الفرنسي في الأستانة رئيس الكراملة في البصرة عام ١٦٣٨، القيام بالمهام القنصلية وتسهيل أمور التجار الفرنسيين فضلاً عن واجباته الدينية^(١).

وشهد عام ١٧٣٩ نقلة نوعية في تطور التمثيل الدبلوماسي الفرنسي في العراق إذ اعتمدت الخارجية الفرنسية على دبلوماسيين مهنيين لشغل المناصب الدبلوماسية والقنصلية في العراق، إذ تم تعيين بيردي مارتيفيل (Pierre De Martinvill) وقد حددت الخارجية الفرنسية مهام بالحفاظ على المصالح الفرنسية المتمثلة بتأمين الاتصال بين الهند وأوروبا أولاً، ومراعاة المصالح التجارية ثانياً^(٢)

إجراء يقف عائناً أمام تلك الخطوة لكي لا ينعكس ذلك سلباً على طبيعة العلاقات بين البلدين . وطلبت سلطات الانتداب من الصحف العراقية عدم التعرض لفرنسا وسياساتها في منطقة الشرق الأوسط^(٩).

وبالرغم من تلك السياسة المرنة التي اتبعتها سلطات الانتداب البريطانية والحكومة العراقية معا تجاه فرنسا، فإن الأخيرة لم تعترف بالملك فيصل ملكا على العراق واستمر الحال كذلك حتى عام ١٩٢٥ عندما اعترفت بشكل رسمي بحكم الملك فيصل في العراق^(١٠) كما عينت قنصلا لها في الموصل هو المسيو بويش (M.Buiche) .

وفي عام ١٩٢٧ عينت الحكومة الفرنسية المسيو أوجيه.ن. مورية (Augie.N.Muriee) قنصلا لها في الموصل الأمر الذي دل على مدى اهتمام الحكومة الفرنسية بولاية الموصل بسبب وجود النفط في كركوك ووجود أقلية مسيحية فيها وربما هناك اعتبارات أخرى تعود إلى اتفاقية سايكس بيكو والاحتلال الفرنسي لسوريا وعلاقتها بأقرب المناطق العراقية إليها^(١١).

المبحث الثالث

رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين

استمرت العلاقات الدبلوماسية بين العراق وفرنسا بالاطراد والتقدم ولاسيما بعد استقرار الأوضاع السياسية في العراق وسوريا ولبنان، ففي عام ١٩٢٩ عينت الحكومة الفرنسية المسيو بول لبيرر لبسيه (Paul Lipilaire Lipssie) قنصلاً عاماً لها في بغداد خلفاً للمسيو ما يكره^(١٢). إلا إن الحكومة العراقية رفضت الاعتراف به وطلبت أن يكون لها وضعاً مماثلاً لما لفرنسا في العراق أي إنشاء قنصلية عامة عراقية في بيروت الأمر الذي رفضته فرنسا كلياً وفسرت الحكومة العراقية هذا الموقف برفض فرنسا الاعتراف بالعراق كدولة مستقلة وان اعترافها بالملك فيصل كان شكلياً وإنما تعد بريطانيا السلطة الرئيسية الوحيدة في العراق. (١٣)، بعد مرور مدة ليست بالقصيرة قامت خلالها الدبلوماسية الفرنسية بالعديد من الاتصالات لتسوية تلك المسألة إذ زار المسيو لبسيه

أصبحت في عام ١٧٥٥ المقيمة الفرنسية في البصرة مؤسسة دائمة، وعين لها قنصل فرنسي، واستهدفت هذه المبادرة الحد من النشاط الهولندي والبريطاني^(٣).

أما في بغداد فقد عينت الحكومة الفرنسية في عام ١٧٤٢ المسيو بييري بيليه (Perrie Bielee) قنصلاً لها حتى وفاته في عام ١٧٧٣^(٤). وقد وفرت الحكومة الفرنسية الحماية اللازمة لقنصلها في العراق ليتسنى لهم القيام بواجباتهم بعيداً عن مضايقات السلطات العثمانية^(٥). تراجع التمثيل الدبلوماسي الفرنسي في العراق في القرن التاسع عشر بسبب الأحداث الداخلية التي مرت فيها فرنسا وطبيعة الظروف الدولية التي كانت تحيط بها آنذاك نتيجة لأحداث الثورة الفرنسية وغزو نابليون لمصر . الا أن تلك المصاعب لم تكن تعني انعدام النشاط الدبلوماسي الفرنسي في العراق بل استمر حتى بعد تخلص العراق من الدولة العثمانية، ووقوعه تحت الاحتلال البريطاني في العقد الثاني من القرن العشرين^(٦).

المبحث الثاني

قيام الدولة العراقية ونشوء التمثيل الدبلوماسي مع فرنسا

حاولت بريطانيا بعد تأسيس الدولة العراقية وتوقيع الملك فيصل الأول في عام ١٩٢١ ملكاً على العراق الاتفراد بالعراق وإبعاد أي نفوذ سياسي أجنبي عنه، وعلى نحو خاص فرنسا^(٧).

بالمقابل كان صانعوا القرار السياسي الفرنسي ومبرمجي السياسة الخارجية الفرنسية يرون ضرورة إقامة وتطور العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع العراق، بالرغم من عدم اعتراف فرنسا بفيصل ملكاً على العراق . وضمن هذه النظرة تم تعيين المسيو مايكره (M.Mikrah) قنصلاً دائماً في بغداد بدلاً من القنصل المؤقت المسيو سوداف (M. Sudiev)^(٨).

ومما يثير الاستغراب أن السلطات البريطانية شجعت تلك الخطوة التي لا تتوافق مع سياستها العامة في العراق، وطلبت من الحكومة العراقية الموافقة وعدم اتخاذ أي

عام ١٩٣٠ رفعت فرنسا تمثيلها الدبلوماسي في العراق إلى درجة (قائم بالأعمال) "شارجة دافير" (١٤) وبذلك أصبح المسيو لبسيه أول قائم بالأعمال لفرنسا في العراق (٢٠) كما عينت "لويس لوكا" (Louis Lwca) قنصلا لها في الموصل (٢١).

وقد شجعت الخطوة الفرنسية آنفة الذكر الحكومة العراقية على التفكير في فتح قنصلية عراقية في باريس إذ فاتحت فرنسيس همفريز (Francis Hemphris) المعتمد السامي البريطاني في العراق بذلك الخصوص الذي كان يرى ضرورة أن لا يكون التمثيل الدبلوماسي أحادي الجانب بل يكون على نحو متبادل بين الدولتين العراق وفرنسا وعلى قدم المساواة وعليه أجرى المعتمد السامي عدة اتصالات بذلك الخصوص وتكللت جهوده بالنجاح، إذ عين (حنا خياط) (*) ممثلا للعراق في باريس (٢٢).

وبعد وفاة الملك فيصل الأول في ٧ أيلول عام ١٩٣٣ وتولي نجله الملك غازي الحكم حدث نوع من التقارب بين البلدين، إذ طلبت الحكومة العراقية في ٢٩ حزيران عام ١٩٣٤ من القائم بالأعمال الفرنسي في بغداد ان ينقل إلى حكومته رغبة الحكومة العراقية في رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي للعراق في باريس إلى مستوى مفوضية يعهد بها إلى دبلوماسي بمستوى وزير مفوض. وقد وافقت الحكومة الفرنسية على ذلك (٢٣). وقد حاول السفير البريطاني في بغداد من الوقوف بوجه هذا المشروع وأبدى تحفظاته عليه على الرغم من انه وافق على فتح مفوضيات عراقية في روما وبرلين، فضلا عن إن فرنسا كانت وحدها التي تمثل بقنصلية في بغداد، بينما كانت لبريطانيا سفارة ولبقية الدول مفوضيات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان السفير البريطاني فرنسيس همفريز بالرغم من جهوده آنفة الذكر المتعلقة بحق العراق في إقامة تمثيل دبلوماسي في فرنسا إلا أنه من جانب آخر قد سعى إلى استبعاد فرنسا عن الساحة السياسية العراقية، حتى انه لم يدرج اسم القائم بالأعمال الفرنسي في بغداد في الدعوات الرسمية وتفسر هذه التصرفات إلى رغبة بريطانيا في استبعاد فرنسا عن العراق، ومع ذلك فإن القائم بالأعمال

في مايس ١٩٣٠م نوري سعيد وزير الخارجية وطلب منه اعتراف الحكومة به لاسيما بعد موافقة الحكومة الفرنسية على اقتراح الحكومة البريطانية بتعيين سكرتير عراقي في بيروت يكون ضمن مسؤولية القنصل البريطاني العام (١٤)

ألا إن الحكومة العراقية أصرت على تأسيس قنصلية عامة عراقية في بيروت، وعند ذلك سوف لا تمنع الحكومة العراقية في إصدار اعترافها بالقنصل الفرنسي في بغداد (١٥).

تابعت الصحافة العراقية تلك المسألة بكثير من الاهتمام، وعدت مسألة فتح قنصلية عراقية في بيروت تعبير عن مراعاة فرنسا للأصول الدبلوماسية في المعاملة بالمثل من جهة وبسبب وجود المصالح العراقية هنالك من جهة أخرى، وحثت الحكومة الفرنسية للموافقة على ذلك وخاصة بعد تأخر اعتراف العراق بالقنصل الفرنسي في بغداد (١٦).

وأمام هذا الموقف المتشدد للحكومة العراقية غادر المسيو لبسيه بغداد إلى بيروت لمقابلة المفوض السامي الفرنسي هنالك والتشاور معه فيما يخص موقف الحكومة العراقية ودار الاعتماد البريطانية من تلك المسألة وحثت الحكومة الفرنسية على فتح قنصلية عراقية في بيروت. وفي واقع الأمر أن التردد الفرنسي في قبول مقترح الحكومة العراقية يعزى إلى إن الحكومة الفرنسية كانت تخشى أن يتخذ السوريون تلك المسألة للمطالبة بالمثل وإنشاء قنصليات سورية في العراق وغيره (١٧).

وافقت الحكومة الفرنسية على المقترح العراقي بفتح قنصلية عامة له في لبنان إذ تم تعيين رشيد الخوجة أول قنصل للعراق في سوريا ولبنان وكان مقره في بيروت بعد أن تعهدت بريطانيا بأن تكون تلك القنصلية تحت إشرافها من الناحية الواقعية (١٨).

وقد فتحت الخطوة الفرنسية تلك أبواب التطور الدبلوماسي بين الطرفين العراقي والفرنسي فيما بعد، ففي

المستمر، فقد كانت وزارة الخارجية العراقية تجري تنقلات لكوادرها في الخارج عند كل تغيير حكومي يجري في بغداد وهذه التنقلات تتم وفقاً لاعتبارات سياسية وحزبية وقومية ودينية وطائفية، وتلعب العلاقات الشخصية دوراً في ذلك أيضاً. فقد كانت الكوادر الدبلوماسية في دول الجوار ومصر وأفغانستان والهند تتنافس فيما بينها للانتقال والعمل في العواصم الأوروبية، فقد كانت تلك العواصم مناطق استقطاب تستهوي تلك الكوادر لأسباب كثيرة، أي إن تلك التنقلات لم تتم وفق جدول علمي مدروس، وقد ترتب على ذلك مشاكل كثيرة وقعت فيها وزارة الخارجية تسبب فيها دبلوماسيوها في الخارج ومن هؤلاء الدبلوماسيين وعبد العزيز المظفر الذي تم نقله بصفة مستشاراً وقائم بالأعمال في المفوضية العراقية في باريس بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٣٥ بدلاً من احمد قدري (٢٩). فقد تورط في قضية تهريب السلاح إلى الجمهورية الإسبانية أما الشخصية الثانية فهي علي جودت الأيوبي (*) فبالرغم من عدم تورطه في العملية إلا أنه كان المسئول الأول في المفوضية ويفترض به أن يكون مدركاً وواعياً لما يدور من حوله من تحركات وأعمال موظفيه .

وتتلخص تلك القضية وهي نقلاً عن طه الهاشمي إن علي جودت الأيوبي (*) بعد تعيينه وزيراً مفوضاً في باريس (٣٠) جذب انتباهه خبراً نشرته الصحافة الفرنسية يشير إلى قيام الحكومة العراقية بتزويد الحكومة الجمهورية في أسبانيا بالسلاح الذي تم شرائه من إحدى الدول الأوروبية إذ لم يكن يعلم بذلك من المفترض في مثل تلك الحالة أن تحاط المفوضية العراقية في باريس علماً . اتصل الأيوبي بوزارة الخارجية الفرنسية ليتأكد من ذلك الخبر فأكدت له الأخيرة إن تلك الصفقة من السلاح اشترت لصالح الحكومة العراقية من ألمانيا، وعندئذ طلب الأيوبي من عبد العزيز المظفر سكرتير المفوضية هناك أن يستوضح الأمر من وزارة الخارجية العراقية . وقد تأخر الرد وهنا ساورت الأيوبي الشكوك حول ضلوع المظفر بتلك القضية لا سيما بعد ما رآه فيه من مظاهر الإسراف والبخس، وهنا أرسل الأيوبي كتاباً سرياً إلى وزير الخارجية

الفرنسي في بغداد المسيو لبيسيه أصر على وجوب استغلال فرنسا مثل هذه الفرصة والموافقة على الطلب العراقي (٢٤). وبالفعل استقبل نوري السعيد وزير الخارجية، القائم بالأعمال الفرنسي في بغداد في ٦ تشرين الأول ١٩٣٤، وعبر السعيد عن رغبته في حسم مسألة رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي العراقي في فرنسا بأسرع وقت ممكن. لذا كتب القائم بالأعمال الفرنسي إلى وزير خارجيته في ٨ تشرين أول ١٩٣٤ كتاب حث فيه على الإسراع في تلبية الرغبة العراقية، وفي ١٥ تشرين ثاني أعلنت الحكومة الفرنسية عن موافقتها على فتح مفوضية عراقية في باريس، وأعلنت وزارة الخارجية العراقية عن تسمية احمد قدري مستشاراً للمفوضية العراقية في باريس (٢٥). من جانبها أعلنت فرنسا عن رفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي في العراق إلى درجة مفوضية أيضاً وعين المسيو لبيسيه مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً في بغداد نيابة عن الجمهورية الفرنسية (٢٦).

بالمقابل طلبت وزارة الخارجية العراقية موافقة الحكومة الفرنسية على فتح قنصليات عراقية في دمشق وحلب بسبب وجود مصالح عراقية مهمة تستوجب فتح القنصليتين، إلا إن الحكومة الفرنسية أخذت تماطل في تلبية الطلب العراقي وبعد مراسلات عديدة طلبت وزارة الخارجية العراقية من حكومتها أن تعامل الحكومة الفرنسية بالمثل، وإعادة النظر في وضع القنصليات الفرنسية في العراق، إذ يوجد لفرنسا قنصلية في الموصل وقنصلية في البصرة (٢٧).

وقد وافقت الحكومة العراقية على هذا المبدأ (٢٨).

بيد أن انها لم تتخذ أي إجراء عملي ضد القنصليات الفرنسية في الموصل والبصرة .

المبحث الرابع

التمثيل الدبلوماسي بين البلدين وأهم القضايا

التي واجهتهما

أولاً : المفوضية العراقية في باريس وقضية تهريب السلاح كانت أهم قضية تشغل المفوضية العراقية في باريس هو إن الكادر الدبلوماسي لم يكن ثابتاً بل عرضة للتغيير

توفر الكوادر المؤهلة لشغل تلك المناصب، والسبب الآخر عدم تطبيق القوانين الانضباطية الرادعة لمثل تلك الأعمال إذ نلاحظ إن المظفر لم يعاقب على فعلته تلك بل اكتفت وزارة الخارجية العراقية بنقله وبنفس الدرجة الدبلوماسية إلى دولة أخرى.

ثانياً : التغيير المستمر للكوادر الدبلوماسية بين البلدين تأثر التمثيل الدبلوماسي بين العراق وفرنسا بطبيعة العلاقات بين البلدين ووجود مشاكل سياسية عديدة ولاسيما القضية السورية التي جعلت كادر التمثيل الدبلوماسي بين البلدين غير مستقر، لأسباب كثيرة أهمها وجود حالة طبعته الواقع السياسي لدول العالم الثالث ومن ضمنها العراق، تمثلت في إن أي تغيير حكومي يحصل يتبعه استبدال اغلب الكوادر الإدارية والسياسية في الدولة أو على اقل تقدير الحلقات والمفاصل المهمة فيها بدوافع قومية أو دينية أو طائفية أو سياسية، فقد عينت الحكومة العراقية عبد الإله حافظ المستشار في المفوضية العراقية في باريس قنصلاً عاماً هناك في أيلول ١٩٣٧ (٣٢).

أما الحكومة الفرنسية فقد استدعت وزيرها المفوض المسيو ليبسيه لإثارته مشكلتين الأولى هي مشكلة القاصد أرسولي للفاثيكان الأب درابيه الذي استغل وجوده في العراق وتأثيره في نفوس المسيحيين محاولاً تأسيس دولة مسيحية في شمال العراق (٣٣).

أما المشكلة الثانية فهي مشكلة الراهبات الفرنسيات اللاتي يعملن في المستشفى الملكي ببغداد واللاتي حاولن من خلال تقديم استقالة جماعية من وظيفتهن فرض ضغوط على الحكومة العراقية لأهداف سياسية (٣٤) وعينت مكانه جان لكويه (Jean Liguies) الذي قدم أوراق اعتماده للملك غازي في ٢٦ شباط عام ١٩٣٨ (٣٥). وقد تبادل الطرفان في هذه المناسبة رسائل الود والمحبة من أجل توثيق عرى التعاون بين العراق وفرنسا، وأعرب الملك غازي عن تقديره الفائق لفرنسا وصادقتها الدائمة،

العراقية يعلمه بتفاصيل تلك القضية وتداعياتها المحتملة على الصعيد الدولي وما تجلبه من إحراج للحكومة العراقية.

وقد باشرت الحكومة العراقية فور وصول كتاب الأيوبي بخطوات من شأنها الوصول إلى الحقيقة، إذ أمر حكمت سليمان رئيس الوزراء بتشكيل لجنة تقصي الحقائق برئاسة صبيح نجيب التي توصلت بعد تحقيق إلى تورط عبد العزيز المظفر بشكل مباشر في تلك القضية، وطلبت منه اللجنة ترك عمله والعودة إلى بغداد إلا انه رفض ذلك عندها طلبت المفوضية العراقية في باريس من الحكومة الفرنسية إبعاد المظفر عن أراضيها إلى العراق بعد تجريده من الحصانة الدبلوماسية التي يحملها . إلا إن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك ورأت إن المشكلة من اختصاص القضاء الفرنسي ما دامت إنها قد وقعت داخل أراضيها . وفي نهاية الأمر أظهرت التحقيقات إن السلاح قد أشتري من سويسرا باسم الحكومة العراقية بعد حصول لجنة التحقيق على النسخ الأصلية من عقود البيع والشراء من الشرطة السويسرية وعليها توقيع المظفر (٣١)

يتضح لنا إن الحكومات العراقية المتعاقبة قد أخفقت في اختيار الكادر الدبلوماسي المحترف والمؤهل لتمثيل الدولة العراقية بدليل تورط احد دبلوماسيها في باريس في عمليات صفقات سلاح كبيرة باسم حكومته دون علمها بهدف الحصول على الأموال وربما كانت تلك العملية بدفع من قوى عراقية ذات ميول جمهورية أو اشتراكية من داخل النخبة السياسية الحاكمة كما أشارت إلى ذلك إحدى الصحف العربية (*).

إلا انه كان الأجدر بالدبلوماسية المذكور الالتزام بتوجهات وثوابت سياسات العراق الخارجية، وعدم ارتكاب مثل ذلك الخطأ الفادح . وارى إن تلك الخروقات التي ارتكبتها بعض الدبلوماسيين ومنهم المظفر كانت بسبب عدم

السياسة الدولية من جهة، واحتلالها لجزء مهم من البلاد العربية وهو سوريا ولبنان التي ترتبط مع العراق بروابط قومية، ودينية فضلاً عن العلاقات التجارية المتطورة بين البلدين من جهة أخرى، إذ كان الملك فيصل الأول ملك العراق الذي لم ينس ظموحات إعادة تنويجه ملكاً على سوريا بعد إن أجبره الفرنسيون بالتخلي عنها فقد حاول استعادة سوريا ولكن بطريقة أخرى من خلال إقامة وحدة بين سوريا والعراق وبالتالي تحقيق رغبة طالما تمنها ودعا إليها وعمل من اجلها حتى وفاته .

لهذا كانت الحكومات العراقية ترى إن إقامة تمثيل دبلوماسي مع فرنسا البلد إلام في مرحلة مبكرة هي الخطوة السليمة باتجاه إقامة تمثيل قنصلي في سوريا ولبنان، وبالتالي القدرة على التأثير ولو بمساحة محدودة في الأوضاع الداخلية فيهما على الصعيد السياسي مما يمهّد الطريق لإيجاد تقارب بين البلدين أكثر فأكثر وبالتالي الوصول إلى مرحلة متقدمة يمكن فيها قيام وحدة بين البلدين .

هذه فرضية كانت تتبناها الحكومة العراقية بإيحاء من الملك فيصل الأول، ودعم كبير من قبل السياسي المخضرم نوري السعيد الذي استمر في هذا النهج بعد وفاة فيصل الأول من خلال متابعته عن كثب عمل القنصليات العراقية في سوريا ولبنان من خلال التوجيهات المستمرة لها سواء كان متولياً حقيبة وزارة الخارجية أو رئيساً للحكومة، وتفقدتها عند زيارته لسوريا ولبنان ومتابعة عملها بدقة .

هوامش البحث:

(١) جان بابتيست تافرنيه، العراق في القرن السابع عشر، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، مطبعة المعارف، (بغداد : ١٩٤٤)، ص ٣٢ - ٣٣.

(2) Marjineau. A, le premier consulaj de france bassorah 1739-1745, Revua de lhisjoire des colonies francaise, paris, 1917, pp. 3-10 .

(٣) محمد صالح العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٧٩٨ - ١٨١٠، مطبعة العاني، (بغداد : ١٩٧٩)، ص ٥٧ .

اماالمسيو ليبسيه فقد أعرب عن رغبته في تطور العلاقات العراقية - الفرنسية وترصينها (٣٦).

وفي ٢ نيسان عام ١٩٣٨ أعلنت المفوضية العراقية الملكية في باريس وزارة الخارجية الفرنسية بأن عطا أمين * سيحل محل علي جودة الأيوبي كوزير مفوض في باريس، وقد وافقت الأخيرة على هذا التغيير وقدم عطا أمين اعتماده في ١٣ أيار ١٩٣٨ (٣٧).

ولم تتوقف هذه التغييرات كما اشرنا آنفاً فقد استبدلت فرنسا قنصلها في الموصل إذ عينت المسيو ج.ب كاسن j.b.cassine في آذار ١٩٣٩. (٣٨)

بينما عينت الحكومة العراقية موفق الالوسي وزيراً مفوضاً في باريس بدلاً من عطا أمين الذي نقل إلى برلين (٣٩). ومن المهم الإشارة إلى إن المفوضية العراقية في باريس شاركت في نشاطات عديدة تمثلت في توضيح التطورات التي شهدتها الساحة السياسية العراقية للرأي العام الدولي والإقليمي وهذا في واقع الأمر هو صلب عمل الهيئات الدبلوماسية في الخارج لإعطاء صورة واضحة وجليّة عما يحدث من تطورات سياسية داخل العراق فقد كذبت الخبر الذي نشرته الصحف الفرنسية في آذار ١٩٣٩ ومفاده وجود مؤامرة لقلب نظام الحكم في العراق وغايتها المناداة بالأمير زيد ملكاً على العراق (٤٠).

وفي هذا الإطار شاركت المفوضية الفرنسية في بغداد مجموعة من أعضاء مجلس النواب العراقي في حوار حول القضية السورية بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٦. وعلى صعيد تطور العلاقات التجارية بين البلدين دعت المفوضية الفرنسية في بغداد بتاريخ ٤ آذار ١٩٣٩ جميع التجار العراقيين إلى زيارة معرض باريس الدولي الذي افتتح للمدة من ١٣ - ٢٩ مايس ١٩٣٩، وأعلنت عن استعدادها لتزويدهم ببطاقات اعتماد تخولهم زيارة المعرض مجاناً وتقديم بعض التسهيلات لهم (٤١).

الخاتمة

يعد التمثيل الدبلوماسي بين العراق وفرنسا من الأولويات التي تبناها السياسيون العراقيون على اعتبار إن فرنسا في تلك المرحلة التاريخية تمثل احد الأقطاب المهمة في

- (١٢) دليل المملكة العراقية لسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦، يعقوب الخوري الأمين (بغداد : ١٩٣٥)، ص ٢٣٩ .
- (١٣) د.ك.و.، الملفة رقم ٧٨٣ / ٣١١، كتاب من وزارة الخارجية العراقية رقم ١٨٧٤ في ١٣ تشرين الأول ١٩٢٩، إلى المعتمد السامي البريطاني في بغداد، و رقم ٥١، ص ٧٥ .
- (١٤) د.ك.و.، ملفة رقم ٣١١/٤٦٣١ كتاب نوري سعيد في ٢١ مايس ١٩٣٠ إلى المعتمد السامي البريطاني في بغداد، و ٤، ص ٤ .
- (١٥) د.ك.و.، الملفة رقم ٣١١ / ٤٦٣١، كتاب وزارة الخارجية العراقية رقم ١٥٧٠ في ٢٢ مايس ١٩٣٠ إلى ديوان الملكي، و ٣، ص ٣ .
- (١٦) ((البلاد)) (صحيفة)، بغداد في ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٩ .
- (١٧) ((العالم العربي)) (صحيفة) في ١٣ كانون الأول ١٩٢٩ .
- (١٨) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ملفة رقم ٤٦٣١ / ٣١١، كتاب وزارة الخارجية العراقية رقم ١٨٥ في ٢٣ شباط ١٩٣٣ إلى مجلس الوزراء العراقي، و ٤٨، ص ٥١ .
- (١٩) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي الملفة رقم ٧٨٣ / ٣١١ كتاب وزارة الخارجية العراقية رقم ١٩٥١ في ٢٥ حزيران ١٩٣٠ إلى المفوضية الفرنسية في بغداد و ٤٧، ص ٧٠ .
- (٢٠) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي الملفة رقم ٧٨٣ / ٣١١ كتاب وزارة الخارجية العراقية رقم ٨١٢٩ في ٣١ / ٨ / ١٩٣٢ إلى الديوان الملكي، و ٩، ص ١٧ .
- (٢١) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي الملفة رقم ٧٨٣ / ٣١١ كتاب من وزارة الخارجية رقم ١٠٢٩ في آذار ١٩٣٠ إلى رئاسة الديوان الملكي، و ٤٢، ص ٦٠ .
- (*) ولد حنا خياط في مدينة الموصل وأكمل دراسة الطب في استنبول ودرس في كلية الطب في بغداد ثم أصبح عميداً لها في عام ١٩٣٣ واختير للعمل الدبلوماسي في ١٩٣٣/٣/٩، انظر جريدة الوقائع العراقية، العدد ١٢٣٠ في ١٩٣٣/٣/٩ .
- (4) Auble, Emile. Baghdad son Chaemin de paris. 1917, p. 31 .
- (٥) صادق ياسين الحلو، التحدي الأوربي السياسي والفكري، بحث منشور في كتاب العراق في مواجهات التحديات : ج ٣، (بغداد : ١٩٨٨) ص ١٠٠ .
- (٦) جيمس بكنهام، رحلتي إلى العراق، ترجمة سليم طه التكريتي، ج ٣، دار البصري، (بغداد : ١٩٦٩)، ص ٣١٣ .
- (٧) ذكر القنصل الفرنسي في بغداد في عام ١٩٢١ في رسالة بعث بها إلى وزير الخارجية الفرنسي ان المندوب السامي البريطاني برسي كوكس (percy cox) رفض صراحة زيارته الرسمية قبل الاعتراف بالملك فيصل ملكا على العراق من قبل الجمهورية الفرنسية، انظر : دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٢٣١، ملاحظات المعتمد السامي البريطاني في العراق على قرارات مجلس الوزراء في كتاب سكرتير المعتمد السامي إلى الديوان الملكي في ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٤، وثيقة رقم ٥، صفحة رقم ٥ . سأنشير في الصفحات اللاحقة لدار الكتب والوثائق في بغداد بـ(د.ك.و.) والوثيقة بـ(و) والصفحة بـ(ص) .
- (٨) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٤٦٣١ / ٣١١، كتاب وزارة الخارجية العراقية رقم ١٥٦٨ في ٢١ مايس ١٩٣٠، إلى رئاسة الديوان الملكي، و ٤، ص ٤ .
- (٩) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، الملفة رقم ٣١١/٢٥٧٨، كتاب رئيس الوزراء العراقي رقم ٢٤٦٩ في ١٩ تشرين الأول ١٩٢٤ إلى المندوب السامي البريطاني في بغداد، و ١، ص ٢ .
- (١٠) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي . التقرير الإدارة البريطانية لعام ١٩٢٧ المرفوع من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية إلى عصبة الأمم عن أحوال العراق لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ بغداد ١٩٢٨، ص ٢١ .
- (١١) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/٧٨٣ كتاب من مجلس الوزراء رقم ٢٠١٤ في ١٤ آيار ١٩٢٧ إلى رئاسة الديوان الملكي، و رقم ٦٠ ص ٨٨ .

حمل معه رسالة شخصية من الملك غازي إلى رئيس الجمهورية الفرنسية البير لبيران (Albaire Librane). ينظر : د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي الملفة رقم ١٠٤ / ٧٥٣ / ٣١١ كتاب وزارة الخارجية العراقية رقم ١٠٤ في ٦ كانون الثاني ١٩٣٧، إلى رئاسة الديوان الملكي، و ١١٢ ، ص ٢٣١، أيضا د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، الملف رقم ٧٥٣ / ٣١١ كتاب المفوضية العراقية في باريس رقم ٥٧ في ٦ شباط ١٩٣٧، إلى وزارة الخارجية العراقية، و ١٠٩، ص ٢٢٨ .

(*) لم يشر علي جودة الأيوبي في مذكراته إلى أي شيء طيلة مكوثه في باريس كوزير مفوض رغم إن تلك الفترة كانت مليئة بالأحداث السياسية سواء التي تهم طبيعة العلاقات بين العراق وفرنسا. أم الأحداث الدولية عدا إشارة صغيرة ذكر فيها ((ارتأت وزارة حكمت سليمان إن تنقلني من لندن وزيرا مفوضاً في باريس)).

أنظر: علي جودة الأيوبي ذكريات ١٩٠٠ - ١٩٥٨، مطابع الوفاء، ط١، (بيروت: ١٩٦٧)، ص ٢٢٣ .

(٣١) الوقائع العراقية ١٥٥٢ في ١١ كانون الثاني ١٩٣٧ .

(٣٢) طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩ - ١٩٤٣ مع تحقيق و مقدمة في تاريخ العراق الحديث، بقلم خلدون ساطع ألحصرى، منشورات دار الطليعة، ط١، (بيروت : ١٩٦٧)، ج١، ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(*) أشارت الصحافة اللبنانية إلى تلك القضية إذ اتهمت صحيفة صوت الأحرار اللبنانية طه الهاشمي بالضلوع في مثل هذه الصفقات المشبوهة أو انه كان متواطئاً مع عبد العزيز المظفر لشراء السلاح وان الحكومة العراقية لديها الأدلة على ذلك وأكدت إن الحكومة العراقية قد أرسلت طه الهاشمي في عام ١٩٣٥ إلى أوربا فعقد صفقات لشراء السلاح للجيش العراقي وانه كان على اتفاق مع عبد العزيز المظفر في هذا الخصوص، انظر صحيفة الأحرار البيروتية، العدد ١٠٨٣ في ١٨ نيسان ١٩٣٧ .

(٢٣) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي الملفة رقم ٧٨٣ / ٣١١ كتاب وزارة الخارجية العراقية رقم ١٨٥ في ٢٣ شباط ١٩٣٣ إلى مجلس الوزراء العراقي و ٤٨، ص ٥١ .

(24) Ali Al- jboori, Les Relations Franco- Irak Nnes. (1921-1947), thefe de doctorit untublished universite de paris (1) frinco, 1987 , P. 224 .

(25) Ibid. P.P. 224-226 .

(26) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٧٣٦، كتاب الديوان الملكي المرقم ٥١٠ في ٢٠/حزيران/١٩٣٦، إلى سكرتارية مجلس الوزراء، و ٨٠، ص ١٢٨ .

(٢٧). ينظر : د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي الملفة رقم ٧٨٣ / ٣١١ كتاب الديوان الملكي رقم ت/ ٤ في ١٤ كانون الثاني ١٩٣٦، إلى وزارة الخارجية العراقية، و رقم ٣٦، ص ١٥ .

(٢٨) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، الملفة رقم ٤٦٣١ / ٣١١. كتاب وزارة الخارجية العراقية رقم ٢١٤٥ في تشرين ثاني ١٩٣٤ إلى مجلس الوزراء، و رقم ٥٢، ص ٥٦ .

(٢٩) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي الملفة رقم ٤٦٣١ / ٣١١، قرار مجلس الوزراء رقم ١٧ في جلسته المعقدة بتاريخ ١٣ تشرين ثاني ١٩٣٤ و رقم ٥١، ص ٥٥ .

(30) Al – Jboori, op. cit . p. 228.

(*) وفي ٤ كانون الثاني عام ١٩٣٧ تم تعيين علي جودة الايوبي مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً للعراق في باريس^(١). وقدم أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية الفرنسية في ١٢ شباط عام ١٩٣٧ وسط حفاوة كبيرة على حد تعبير تقرير المفوضية العراقية المذكورة^(١). وبهذا يكون علي جودة الأيوبي أول دبلوماسي عراقي يحصل على لقب وزير مفوض للعراق في باريس . وقد

- (٣٣) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، الملفة رقم ٧٥٣ / ٣١١ . كتاب وزارة الخارجية العراقية رقم ١٨٥/١ في ١٤ أيلول ١٩٣٧ إلى الديوان الملكي، و ٩٧، ص ٢١١ .
- (٣٤) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، الملفة رقم ٣١١/١١٢٦ البرقية السرية لنوري سعيد رئيس الوزراء إلى فرنسيس همفريز بتاريخ ١٩ مايس ١٩٣٠، و ١٢، ص ٣٥، كذلك ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠، ترجمة سليم طه التكريتي، الفجر للنشر والإعلان، (بغداد : ١٩٨٨)، ج ٢، ص ٤٢٥ .
- (٣٥) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، الملفة رقم ٣١١/٤٥٦١ قرارات مجلس الوزراء، القرار المتخذ بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٣٦، و ١٢، ص ٢٨ .
- (٣٦) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي الملفة رقم ٧٨٣ / ٣١١ كتاب الديوان الملكي رقم ٧٨ في ١٩ شباط ١٩٣٩ إلى وزارة الخارجية، و ٢٧، ص ٣٥ .
- (٣٧) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي الملفة رقم ٣١١/٤٧٤٢ منهاج تقديم أوراق الاعتماد، و ١٠، ص ٨ .
- (38)Al – Jboori, op. cit . p p. 229-230 .
- (*) نقل عطا أمين من المفوضية العراقية في أنقرة بعد فضيحة زواجه سرا من إحدى أخوات الأمير زيد بن الحسين أخ الملك فيصل الأول غير الشقيق والذي كان وزيراً مفوضاً للعراق في أنقرة ويبدو أن هذا الزواج وراء ترقية عطا أمين من موظف بسيط إلى وزير مفوض في باريس .
- انظر د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، الملفة رقم ٧٣٦ / ٣١١ . كتاب مجلس الوزراء العراقي رقم ٣٧٥٠ في ١١/٩/١٩٣٣ إلى رئاسة الديوان الملكي، و ١٢٣، ص ١٨٩ .
- (٣٩) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، الملفة رقم ٧٨٣ / ٣١١ . كتاب وزارة الخارجية العراقية رقم ٤١٨٦ في ٢٢ آذار ١٩٣٩، إلى المفوضية الفرنسية في بغداد، و ١٤، ص ١٨ .
- (٤٠) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، الملفة رقم ٧٥٣ / ٣١١، كتاب وزارة الخارجية العراقية رقم ٢٥٤ في ٢٢ آذار ١٩٣٩ إلى الديوان الملكي، و ٨٧، ص ١٩٦ .
- (٤١) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، الملفة رقم ٧٥٣ / ٣١١، كتاب وزارة الخارجية العراقية رقم ١٠٤٢ في ٢٣ آذار ١٩٣٩، و ٨٥، ص ١٩٤ .
- (٤٢) (الزمان) صحيفة ٥ آذار ١٩٣٩ .

المصادر والمراجع

الوثائق غير المنشورة

محفوظات دار الكتب والوثائق بغداد :

ملفات البلاط الملكي

ت	رقم الملف	عنوانها
٠١	٤٦٣١	وزارة الخارجية العراقية
٠٢	٢٥٧٨	مجلس الوزراء
٠٣	٧٨٣	مجلس الوزراء
٠٤	٧٨١	وزارة الخارجية
٠٥	٤٦٢٩	المفوضية العراقية في باريس
٠٦	٧٥٣	الديوان الملكي
٠٧	٤٧٤٢	المفوضية الفرنسية في بغداد
٠٨	١١٢٦	وزارة الخارجية
٠٩	٤٥٦١	قرارات مجلس الوزراء

المذكرات الشخصية

٠١	طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩ - ١٩٤٣ مع تحقيق ومقدمة في تاريخ العراق الحديث بقلم خلدون ساطع الأحصري، منشورات دار الطليعة، ط، (بيروت: ١٩٦٧) ج ١ .
٠٢	علي جودت الأيوبي، ذكريات ١٩٥٧ - ١٩٥٨ مطابع الوفاء، ط١ (بيروت: ١٩٦٧).

الكتب العربية والمغرب

٠١	جان باتيست تافرنيسيه، العراق في القرن السابع عشر، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، مطبعة المعارض، (بغداد : ١٩٤٤)
٠٢	جيمس بكنكهان، رحلتي إلى العراق ترجمة سليم طه التكريتي، دار المعري (بغداد : ١٩٦٩)، ج ٣ .
٠٣	ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠، ترجمة سليم طه التكريتي، الفجر للنشر والإعلان، (بغداد : ١٩٨٨)، ج ٢ .
٠٤	صادق ياسين الحلو . التحدي الأوربي السياسي والفكري : بحث منشور في كتاب العراق في مواجهة التحديات (بغداد: ١٩٨٨) ج ٣
٠٥	محمد صالح العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٧٩٨ - ١٨١٠، مطبعة العاني، (بغداد : ١٩٧٩) .

٢. الزمان ١٩٣٩ . العالم العربي ١٩٢٩ .

Abstract

The birth of the diplomatic representation of Iraq with other states took a long parturition when there were heavy difficulties on such way, firstly , the absence of a suitable diplomatic cadre to fit diplomatic and consular positions, secondly, there was on enough money to open consulates and delegation and to pay the salaries of their cadre ; since the budget was completely empty , and thirdly , the oppose the British mandate of Iraq .

However , and in spite of all sisks that faced the Iraqi people to achieve their aim , and with their limited potentials , they were able to establish a great diplomatic base abroad which had apparent influence and effect on the regional and international policy .

الكتب باللغة الفرنسية

1. Auble Emile . Baghdad son , Chaemin , defer , Paris , 1917.
2. Ali Al- Jboorri , les Relation fran co irak Nnes (1921-1947) the thefe de coctorit untublished universite De Paris (1) frinco 1987 .
3. Maerineau , A., le premier consulat de France Bassorah 1939-1949 , Revua de lhistoire des colonies francaise , Paris , 1917 .

الصحف والدوريات

أولاً - الدوريات :-

دليل المملكة العراقية لسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ،

يعقوب أخوري، مطبعة الأمين، (بغداد : ١٩٣٥) .

ثانياً - الصحف :-

١. البلاد ١٩٢٩ .

